خلال ندوته الانتخابية التي أقامها في مقره بمنطقة القرين

الكندري: الكويت تحتاج إلى الكثير من العمل .. والمرحلة المقبلة للإنجاز

الوضع السياسي لا يحتمل المجاملة وصاحب السمو أحرص الناس على هموم الوطن والمواطن

الإصلاح يبدأ من الناخب باختيار الكفاءات وأسعى لاستكمال ما بدأته تحت شعار «لنبني وطن»

فيصل الكندري متحدثاً خلال الندوة

كتب فارس العبدان

قال مرشح الدائرة الخامسة فيصل الكندري ان اولوياته خلال المرحلة المقبلة هي قضايا التنمية والتعليم والصحة والبدون، وأن الكويت تحتاج الى الكثير من العمل خلال الفترة المقبلة.

جاء ذلك خلال ندوته الإنتخابية التي اقامها في مقره بمنطقة القرين، متمنيا ان تكون المرحلة المقبلة مرحلة إنجاز للوطن، قائلا :الاصلاح يبدأ من الناخب وعليه اختيار من يمثله ولديه الإمكانية في الإصلاح، وانني أسعى لإستكمال ما بدأته ولذلك لم اغير شعاري «لنبني وطن».

واضاف: مليئا من التعطيل ونتطلع الى الانجاز واتمنى ان يكمل المجلس المقبل مدته من اجل الإنجاز، واقول لأبناء الوطن فكروا من أجل اختيار المرشح الصالح القوي الأمين لا تجاملوا في اعطاء الصوت واعملوا على اعطاء من يستحق.

وشدد على أهمية الجانب الأمني لانه العنصر الأساسي في الاستقرار قائلاً: عقدنا جلسة خاصة للملف الأمني في المجلس الماضي وجلسنا مع وزير الداخلية وقدمنا توصيات وهو بالفعل يعمل على تنفيذها، مستدركا: «وزير الداخلية قال للقيادات طبّقوا القانون حتى لو على احمد الحمود ونعمل على هذا الملف خلال المرحلة المقبلة».

وأشار الكندري الى أن صندوق الأسرة من افضل ما تم اقراره في المجلس الماضي مشيرا الى أنه استغرق شهرين من البحث والعمل للوصول الى قانون يفيد المواطنين، وللأسف ما يحدث حاليا اسوأ ما يمكن ولم يتم تنفيذ القانون في الوقت الحالي، مستدركا: أعتقد انه بعد إبطال المجلس تقاعس مدير البنك المركزي في تطبيق القانون وحسابه سيكون عسيراً في المجلس المقبل».

وقال إن الوضع السياسي في الكويت لا يحتمل المجاملة قابلت صاحب السمو ولمست انه احرص منا على التنمية ويحمل هموم الوطن والمواطنين أكثر منا»، معربا عن تفائله بالمرحلة المقبلة مطالبا الجميع بضرورة تضافر الجهود من أجل تحقيق التنمية.

الناخبون أثناء توافدهم على مقر الكندري

قضايا التنمية والتعليم والصحة والبدون على رأس أولوياتي خلال المرحلة المقبلة

بعد إبطال المجلس تقاعس «المركزي» في تطبيق «صندوق الأسرة» والحساب سيكون عسيراً

جانب من الحضور خلال الندوة (تصوير: محمود عبيد)

خلال افتتاح مقره بحضور أبناء الدائرة الخامسة

الحماده: اختلاف السياسيين في الرأي طبيعي .. لكن التشكيك في النوايا مرفوض بكل المعايير

التداخل بين السلطات في المسؤوليات والمهام والأداء سبب في تعميق حالة التأزيم

الحكومات والمجالس المتعاقبة انشغلت بالصراعات وأهملت هموم المواطن ومشكلاته

سعود الحماده متحدثا

الحماده مستقبلا الراشد

قال مرشح الدائرة الخامسة سعود سلمان الحماده إن أخطر ما تعانيه المجتمعات هو التنازع والتصارع والإنقسام وليس الاختلاف، فالاختلاف مشروع في جميع المعايير الفكرية والأخلاقية، وهو يؤدي إلى إثراء العمل أيا كان مجاله، واضاف في افتتاح مقره بالرقة بأن المتابع للخارطة السياسية المحلية يلاحظ أن الكويت مرت في السنوات الماضية بفترة من التشنج السياسي الذي عطل كل شيء، وليس مسيرة التنمية الاقتصادية فقط. فالواقع الصحي والتعليم والتوظيف والإسكان وغيرها كلها مشكلات مزمنة، شارف الناس على أن يصلوا لحافة اليأس من إيجاد حلول واقعية لها.

وبين الحماده أن العلاقة المتوترة بين السلطتين كانت من أهم أسباب عدم وصولنا إلى حلول جذرية لمشكلاتنا، ولا مانع من الاستفادة من تجارب دول أخرى في هذا المجال بما يتناسب مع الواقع الكويتي المحلي. وربما يعود السبب الرئيسي لهذه العلاقة المتوترة إلى تداخل المسئوليات، وعدم التجانس بين السلطتين، وهو ما يتطلب العمل على إيجاد مجلس وحكومة متجانسين وتحديد الصلاحيات بشكل واضح دون لبس.

مضيفا باننا لو عدنا بالتفصيل للمشكلات التي نعاني منها منذ سنوات طويلة نجد أنه لا مبرر للحكومات والمجالس المتعاقبة لبقاء هذه المشكلات دون حلول جذرية، والسبب يعود لانشغال هذه الحكومات والمجالس بالصراعات والأزمات السياسية المتلاحقة والتي دفعت هموم المواطن ومشكلاته إلى الدرجة الثانية أو الثالثة في سلم الأولويات.

وتناول الحماده قضية التعليم وضرورة تطويره قائلا: إن إصلاح التعليم يعد من اولويات المواطن، وللأسف تغيب هذه الأولوية عن استراتيجية الدولة، فالتعليم في الكويت يخضع لتكتيكات فردية ارتجالية في غالب الأحيان. كما أن الممارسات في وزارة التربية لا تعدو كونها ردود أفعال وقتية حسب الظروف، أي أن العملية برمتها موكلة إلى الظرفية والآنية والارتجالية. ومن هنا ندرك الأسباب التي أدت إلى تردي التعليم في الكويت بشكل كبير أدى بالتالي إلى تراجع مجتمعي واضح من خلال الممارسات الغريبة عن المجتمع الكويتي وتراجع أيضا في عملية التنمية البشرية التي تعتبر وزارة التربية من أول ركائزها. مشددا على أن الإنفاق الحكومي على وزارة التربية، وإن كان مقبولا نوعا ما، إلا أنه لا يصرف بالشكل المناسب حسب ما يرى الكثير من المواطنين الذين يعتقدون بأن وزارة التربية تهدر الكثير من الأموال على الشكليات الفارغة والتقليد الأعمى للتباهي والظهور دونما اعتبار للقيم التعليمية والتربوية التي يجب أن تقوم عليها أي وزارة تربية وتعليم في أي دولة تبتغي الرقي والتقدم والأمثلة على ذلك كثيرة ومعروفة للجميع.

كما تحدث الحماده عن المشكلات الصحية مبينا أن مستوى الخدمات الصحية في الكويت يراوح مكانه الذي كان عليه في بداية الثمانينات وبالتالي فإنه يتراجع فعليا نظرا لزيادة عدد السكان مشيرا إلى أن كل ما تم إنجازه هو توسعة بعض المستشفيات وبناء بعض المستوصفات كحلول مجتزأة لمواكبة الزيادة السكانية. مشيرا إلى أن ما نطمح إليه كمواطنين كويتيين هو مدن طبية متكاملة ليس لمجرد تقديم الرعاية الصحية أو الخدمات الطبية، بل يمكن أن تكون رافداً اقتصادياً مهما كما يساهم ذلك بشكل رئيسي في خلق فرص عمل جديدة أيضا ويشجع الكفاءات الكويتية المهاجرة من أطباء وصيادلة وغيرهم للعمل في وطنهم والإفادة بخبراتهم.

وفيما يتعلق بقضية الأمن المجتمعي قال الحماده إن هذه القضية ترتبط مع كل القضايا الحياتية الأخرى ولكن أكثرها قرباً ومباشرة ربما يكون المشكلة الإسكانية التي تعاني منها شرائح كبيرة من المجتمع الكويتي. فالمنزل أو السكن يعتبر من أهم عوامل الشعور بالأمان والاطمئنان لكل إنسان وهذا ما يعطي القضية أبعادا إضافية غير مجرد توفير السكن بشكل مادي. كما أن مشكلة السكن في الكويت يمكن أن توصف بالمتباطئة عمدا لانتفاء أي عوائق تقف في وجه حلها. الأراضي متوفرة ولا تزيد نسبة المساحة المبنية في الكويت على 8 في المئة على أكثر تعديل. والفوائض متوفرة وبشكل سنوي أيضا، وشركات المقاولات المحلية موجودة ويمكن الاستفادة من شركات أخرى إقليمية وعالمية ضمن ما يسمح به القانون الكويتي أو أي تشريعات أخرى يمكن أن تسهل وتسرع هذه العملية الحيوية.

وتطرق الحماده إلى مشكلة البطالة والتوظيف مشيرا إلى أن ما نسبته 77 في المئة من مجموع العاملين الوطنيين يعملون في القطاع العام الكويتي ويتبقى ما نسبته 23 في المئة تقريبا في القطاع الخاص وهذا يعكس خللا كبيرا في التوزيع وتنشيط الاقتصاد الذي يحتاج بشكل قوي لدعم القطاع الخاص من خلال التخلص من الروتين والبيروقراطية التي تعترض تقدمه. وربما يمكن ربط ذلك جزئيا بشكل ما بقضية الإسكان التي يمكن عن طريق حلها بتمكين الشركات بشكل أكبر للعمل والبناء وهو ما يفتح الباب أمام فرص عمل جديدة. وكذلك الحال في القطاع الصناعي والخدمي وغيرها من القطاعات المهمة.

وتناول الحماده الإجراءات التي بدأت مؤسسة البترول القيام بها بخصوص التقاعد القسري لعدد من القياديين والمدراء والتنفيذيين بمن فيهم ستة عشر نائبا للرئيس التنفيذي ونائب للعضو المنتدب وغيرهم من المدراء ورؤساء الفرق معتبرا هذه الإجراءات تفريغا حقيقيا للمؤسسة من الخبرات والكوادر الفنية والإدارية والتي صرفت ملايين الدنانير عليها لتصل إلى ما وصلت إليه من الخبرة والدراية، معتبرا بأن الشباب يجب أن يجدوا فرصتهم ويشغلوا مناصب تليق بهم بمساعدة من سبقهم من أهل الخبرة، منتقدا تغليف هذا القرار بضخ الدماء الشابة وإتاحة الفرصة للشباب معتبرا أن هذا التقاعد القسري يعني الفراغ الواضح لفترة طويلة من الوقت لا يمكن لقطاع حيوي مثل قطاع النفط في الكويت أن يقع فيه ليوم واحد باعتبار النفط عمود الاقتصاد الوطني.

واستغرب الحماده السرعة الكبيرة في اتخاذ هذه القرارات في ظل غياب السلطة التشريعية، لافتا إلى الفارق الشاسع بين حزمة الباكدج الممنوحة لنواب الأعضاء المنتدبين وبقية العاملين المزمع الاستغناء عن خدماتهم من مدراء ومتسلقين ورؤساء أقسام لافتا إلى الفارق الكبير بين الرقم تسعة والرقم ثمانية وأربعون حيث سيحصل قياديو الصف الثاني على باكدج لن يقل عن 450 الف دينار كويتي في أكبر عملية خروج للقياديين من مؤسسة واحدة.

الشريع: قضية شراء الأصوات استفحلت.. وحان وقت اجتثاثها

أعرب مرشح الدائرة الخامسة المهندس أحمد الشريع رفضه التام لتشويه العملية الديمقراطية من خلال ممارسات بعض المرشحين بشراء أصوات الناخبين داعيا في الوقت نفسه أجهزة وزارة الداخلية الى التعامل بحزم مع مثل هذه الممارسات اللا اخلاقية واللا قانونية والحفاظ على سير الانتخابات بصورة نزيهة قائمة على التنافس الشريف بين المرشحين مع ترك الاختيار الحر للناخب دون أي ضغوط أو مغريات.

وقال الشريع في تصريح صحافي ان «شراء الاصوات أصبح على عينك ياتاجر» وان تحرك وزارة الداخلية كان متاخرا حتى اصبحت رائحة شراء الذمم تزكم الأنوف وكان الأجدى محاربتها منذ اليوم الأول لأصدار مرسوم دعوة الناخبين حتى لا يجد بعض المرشحين الفاسدين وأصحاب النفوس الضعيفة مجالا لتلويث الأجواء الديمقراطية.

المهندس أحمد الشريع

وأضاف الشريع: ان استخدام المال السحت الحرام للوصول الى قبة البرلمان ليس وليد هذه الانتخابات وكان الأجدى من المجالس السابقة ايجاد تشريعات رادعة خاصة لمحاربتها واجتثاثها قبل استفحالها بالصورة العلنية الحاضرة أمامنا هذه الأيام خاصة وأن اثبات عملية الرشوة تحتاج الى أدلة ثابتة ساهمت عدم توافرها في القضايا السابقة في خروج المتهمين بها بلا عقاب رغم ارتكابهم لهذا الفعل الشنيع.

وأكد الشريع ان هذه الظاهرة لها أخطارها على مستقبل الكويت بشكل عام حيث أن من يبرر الوسيلة للوصول الى الغاية لن يلتفت في حال وصوله الى مجلس الأمة الى حل مشاكل البلاد والعباد وستكون أهدافه الشخصية هي الحاضرة في المواقف التي يتخذها داخل البرلمان.

على الحكومة التعامل بحزم مع الظاهرة وإقرار قوانين خاصة بتجريمها

وأشار الى أنه على الجميع مرشحين وناخبين رفع شعار « الكويت ليست للبيع» والوقوف صفا واحدا لمواجهة هذه الظاهرة السيئة بعدم المساهمة في بيع كرامة الوطن أو ذمة الناخبين داعيا الحكومة الى الجدية في محاربة الظاهرة ودعم الدعاوى المرفوعة ضد المتهمين بالأدلة الدامغة حتى لا نرى في يوم من الأيام أمثال هؤلاء يسرحون ويمرحون بالعبث في سمعة الكويت والطعن بكرامتها. ووجه رسالة خاصة الى أهالي الدائرة الخامسة قائلا فيها: محشومون يا أهلي من الطعن في ذممكم فأنتم مشهود لكم بإيصال النواب الأحرار الى مجلس الأمة .